Π

جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم فلسفة وتاريخ القانون

رسالة دكتوراة

التأصيل القانوني والفلسفى للمنطق القانونى وأثره في التشريع وإنزال الأحكام

دراسة مقارنة

مقدمة من الباحث

أ / أشرف محمد عبد الشافى الحبيلى

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / محمود عز العرب السقا

أستاذ ورئيس قسم فلسفة وتاريخ القانون
كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة
رئيس ومشرفاً

الأستاذ الدكتور / السيد عبد الحميد فوده
أستاذ ورئيس قسم فلسفة وتاريخ القانون
وكيل كلية الحقوق ـ جامعة بنها
عضواً

الأستاذ الدكتور / عباس مبروك الغزيري
أستاذ ورئيس قسم فلسفة وتاريخ القانون
عميد كلية الحقوق ـ جامعة المنوفية
عضواً

١٤٣٦هـ , ٢٠١٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة النحل الاية١٢٥)

إهداء

إلى والديّ

اللذين ربياني فأحسنا التربية ... ووجهاني فأبصرت الطريق

رافعا لهما ثواب ما اجتهد فيه ، داعياً لهما بالمغفرة والرحمــة

وإلى زوجتي

رفيقة الدرب .. الدافعة إلى النجاح .. المتسمة بالوفاء وال**سماح**

وإلى أبنائي الأعزاء

عمـــر ي المديـــد .. و **عهـــد** ي المزيـــد .. و **علـــيَّ** ذو الطلعـــة البهـــيج .. قـــرة عينـــي ... أبنـــائي الـــأعزاء

داعياً الله عز وجل أن يتقبل هذا الجهد خالصاً مخلصاً لوجهه الكريم

شكر واجب

يقول عز من قائل في حديثه القدسي

(لم يشكرني من لم يشكر من أجريت النعمة على يديه)

فشكراً وعرفاناً وتبجيلاً لهذا العالم الجليل أستاذنا

الأستاذ الدكتور / محمود عز العرب محمد السقا

أستاذ ورئيس قسم فلسفة وتاريخ القانون بكلية الحقوق جامعة القاهرة فمن باب الاعتراف بالفضل والعرفان أتقدم بشكري لهذا العالم الجليل والذي حوي في شخصيته كل خصال الخير ، حيث جمع بين أصالة العلم وحداثة المنهج فكان كمن جمع بين الحسنيين حيث كان منهجه دائماً والذي غرسه في تلاميذه ومريديه سوء من أبناء هذا الوطن أو من خارجه ممن هم ألآن أساتذة للجامعات ، أو قضاة على منصة العدالة أو محامون يصولون ويجولون بساحات المحاكم مرددين مبادئ وأفكار هذا العالم الجليل والذين تربوا على يديه ونهلوا من علمه الغزير وأدبه الوفير , فأصبح ديدنهم وعلى ما أخذوه عنه ربط الدنيا بالدين والسلوك بالأخلاق والعمل بالإخلاص فأطمئنت ضمائرهم وحسن اجتهادهم وأرضوا خالقهم , حيث ظلت مبادئه وأفكاره المعين الذي لا ينضب لكل المشتغلين بأمر العدالة , فقد كانت أفكاره ورأيته ذات الأثر الفكري العظيم في إرساء كثيراً من المبادئ الفقهية والقواعد التشريعية وذلك من خلال أدائه في مجلس الأمة أو من اعتلائه منصة القضاء الجالس أو الواقف أو من خلال آرائه الفقهية ونظرياته العلمية , فرغم جهده الأمين ووقته الثمين إلى أنه قد أولاني بتشجيعه وعطفه وسعة صدره في معالجة ومراجعة موضوع البحث حيث راعاني بتوجيهاته وغمرني من فيضه الغزير وعلمه الكثير في معالجة أبعاد وحقائق موضوع هذا البحث حيث كانت نصائحه السديدة وأرائه الرشيدة قاربي نحو شط العلم والمعرفة, ليأتي هذا الجهد المتواضع والذي أراه بداية لأبحاث كثيرة متعددة ومتنوعة في موضوع البحث سبراً لأغواره والذي أرى أن الفقه عامة والقانوني خاصة لم يستوفيه مكانته اللائقة خاصة وأن

قواعد هذا العلم ومبادئه هي الركن الركين والأساس القويم لأي من العلوم والمعارف العلمية والعملية في حياتنا المعاصرة وأخصها كمطلب أساسي وضروري للفكر والعقل القانوني, ومع تأكد أهمية المنطق القانوني ووجوب أعماله في الحياة القانونية عامة وفى القضاء على وجه الخصوص , جاء التساؤل في بحثنا عن كيفية أعمال المنطق في الحياة القضائية ؟ باعتباره مناط الأحكام وإطارها العام والذي يجب أن تستظل بظله وترتشف بوضوئه للوقوف بمحراب العدالة ألمقدس , وهذا ما جعلني دائما طارقاً لباب العلم والمعرفة على يد أستاذنا الجليل والذي أنار لي الطريق ومهد لي السبيل حتى جاء هذا البحث في صورته الماثلة , فقلمي وفكري يقف شارداً في وصف هذا العالم الجليل , لما قدمه لي من جهد جهيد , وعناء شديد حتى يتحقق حلم البحث القائم على النظرية والتطبيق , فكما قال سيد المناطقة الرسول الأعظم ρ (أذا مات أبن أدم أنقطع عمله ألا من ثلاث صدقة جارية أو أبن صالح يدعو له **أو علم ينتفع به**) فكل ما نملكه جميعاً من آيات الشكر والعرفان والتبجيل لأستاذنا الجليل هو الدعاء له بموفور الصحة والسلامة وحسن ألخاتمه تاركين للعلي القدير أن يجعل كل ذلك في ميزان حسناته وأن يثبه عنا وعن العلم خير الجزاء يوم لا ينفع مالاً ولا بنون ألا من أتى الله بقلب سليم , كما لا يسعني ألا أن أشكر علمائنا الأفاضل لجنة المناقشة والحكم لاثرآهم البحث بالمناقشة والتوجيه نحو الطريق العلمي الصحيح النافع فضيلة العميد الأستاذ الدكتور / عباس مبروك الغزيرى والأستاذ الدكتور / السيد عبد الحميد فوده **فجزأهم عنا وعن** العلم خير الجزاء٠

μ

الحمد لله ، العلي شأنه ، الجلي برهانه ، القوي سلطانه , الكامل شرعه ، الشامل رحمته ، كما احمده حمدا كثيرا لما تفضل به علينا من النعم , ومن علينا بأعظم الكرم بان أولانا نعمة العقل جاعلاً منه مناط التكليف , ومقياس الفضيلة والرزيلة , ومدار المثوبة والعقوبة , حيث كرم بني آدم

بالعقل الغريزي ، والعلم الضروري وأهلهم للنظر والاستدلال والارتقاء في مدارج الكمال ثم أمرهم بالتفكير في مخلوقاته ، والتدبر لموضوعاته ، أمراً عباده بالقسطاس المستقيم , القائم على قواعد الفكر السليم , والمنطق القويم ٠

ثم بعث إليهم الأنبياء والرسل ، مصدقا لهم بالمعجزات الظاهرة ، والآيات الباهرة ليدعوهم إلى تنزيهه وتوحيده ، ويأمرهم بمعرفته وتعظيمه ، أبلاغاً لأحكامه إليهم ليكونوا مبشرين ومنذرين بوعده ووعيده ، فأقام بهم الحجة وأوضح المحجة , ثم ختمهم بأجلهم قدراً ، وأتمهم بدراً , وأشرفهم نسباً ، وأزكاهم مغرساً ، وأرجحهم عقلاً ومنطقاً ، وأطيبهم منبتاً ، وأكرمهم منزلة ، وأقومهم ديناً ، وأعدلهم ملةً ، وأوسطهم أمةً وأسدهم قبلةً وأشدهم عصمةً ، وأكثرهم حكمةً ، وأعزهم نصرةً ، سيد البشر محمد رسول الله ذو العقل السليم , والمنطق القويم , وعلى آله الطيبين الطاهرين ، نجوم الفكر والهدى ومصابيح العلم والدجى ، وعلى أصحابه الهداة المرشدين ، العلماء العاملين ، الذين كرسوا حياتهم بفضل هذا الدين والمنطق القويم إعلاء كلمة اليقين .

✍ وبعد وحقيقة للأمر أنني قد توقفت طويلاً وأنا بصدد اختياري لموضوع هذه الرسالة حيث كان لدى إحساس عميق بأن الموضوع الذي أتناوله يجب أن يجمع بين الأصالة والمعاصرة , وأن يكون موضوع ذو أفقاً نظري وآثراً عملي , وذلك بغرض المساهمة ولو بجهد المقل في تبيان دور العقل في الحياة الإنسانية عامة والقانونية على وجه الخصوص وذلك من خلال ما يمتلكه هذا المستودع الرباني من قواعد فطرية ومبادئ منطقية , قادرة على أن تنهض بالإنسانية جمعاء , ومن هنا جاء اختيارنا لدور المنطق بصفة عامة والمنطق القانوني بصفه خاصة في الحياة الإنسانية وأخصها دوره الهام في صياغة التشريعات والأنظمة القانونية فضلاً عن دوره الضروري لصحة وسلامة الأحكام القضائية

✍ ولسبر أغوار هذا الموضوع والذي أرى أن الفقه عامة والقانوني خاصة لم يستوفيه مكانته ألائقة خاصة وأن قواعد هذا العلم ومبادئه هي الركن الركين والأساس القويم لأي من العلوم والمعارف العلمية والعملية

في حياتنا **المعاصرة** وأخصها صياغة التشريع وتقنينه , فضلاً عن دوره البارز حيال أمر التطبيق والتفسير للقاعدة القانونية , بل ولكل أحوالنا الحياتية.

ونظراً لأهمية موضوع البحث باعتباره المرتكز الحقيقي للتشريعات الحديثة وكذلك باعتباره الإطار العام الحاكم لصحة وسلامة الأحكام القضائية , الأمر الذي أستوجب منا حال ألبحث أن نقرن النظرية بالتطبيق محاولين بقدر الإمكان البعد عن النظريات الفلسفية الجدلية والأفكار الميتافيزيقية والتي هي أقرب إلى النظر من كونها ذات بعد معرفي واقعي بالحياة العملية والعلمية لمتطلب المنطق القانوني في حياتنا المعاصرة.

فالمنطق وكما أستقر الفقه على تعريفه " هو العلم الذي يعصم الإنسان عن الخطأ في الفكر وينأى به عن الزلل" كما أنه العاصم لأفكارنا عن السهو والاشتباه في الاستدلال وعن الانخداع بالمغالطات والتمويهات في المخاصمات ، فيكشف لنا محل الخطأ ، وينبهنا لموقع التمويه , فبدونه لا يمكن أن نأمن السهو في حياتنا العلمية أو العملية , وما هذه الفائدة الكبرى والقيمة العظمى للمنطق إلا لأنه منحة ربانية وسنة كونية تنتزع من صميم الفطرة البشرية وتستلهم من الأصول العقلية والتي يستقيها الإنسان بعقلة وفطرته قبل أذنه وبصره أمانة الله في الخلق , فطرة الله التي فطر الناس عليها.

ولذلك فمن ضروريات كل باحث ومنقب ومحقق في أي من مجالات العلم أن يكون على بصيرة تامة بقواعد المنطق[1] لكي لا يخطئ من حيث أنه أصاب , ولا يغلط فيما يعتقد أنه صحيح خاصة وأن أمر المنطق قد جاء الحث عليه من قبل الشارع الحكيم بل وقد جاء أعماله في النص القرآني نفسه وحال تقريره لآمر الوحدانية حيث يقول عز من قائل في كتابه العزيز ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّـهُ لَفَسَدَتَا ۚ ﴾

(١) الدكتور محمود السقا ٠٠٠ألمنطق القانونى و المنطق القضائي ص ٢٥ طبعة ٢٠٠٥ الناشر دار الثقافة العربية

✍ هذا وما أن شرعت في اختيار موضوع البحث وأنا أعي تماماً وعورة وصعوبة العمل والبحث في مجال المنطق بصفة عامة والمنطق القانوني بصفة خاصة , وذلك لاستشعارنا المسئولية الكبيرة الملقاة علي عاتقي من جراء البحث في هذا الموضوع , فلم يكن الطريق ممهداً , أو الارتقاء بمدارجه سهلاً , خاصة وأن المكتبة العربية الحديثة لم تجمع بين طيات أرففها ألا القليل من كتابات الفقهاء المعاصرين , وأن وجدت بالفعل دراسات منطقية وأصول فكريه تعرضت للبحث والتعمق في موضوع المنطق وعلاقته بالفقه ألإسلامي وأن أخذت بعداً معرفياً وفكرياً ذو طبيعة خاصة تقوم على علاقة العقل بالنقل , حيث أبحر فقهاء الفقه الإسلامي وتعمقوا بهذه الدراسات إلى مدى عظيم فاق في عمقه وتحليله ما سبقه من دراسات فكرية وفلسفية في هذا الشأن , حيث نبغ في هذا ألنوع من تلك ألدراسة ألكثير من الفلاسفة المسلمين كابن رشد وحجة الإسلام الإمام الغزالي , وأن وصمت تلك الدراسات عند البعض بالصعوبة في الاستيعاب والفهم , وذلك لكونها مازالت باقية علي نمطها اللغوي ووضعها الاصطلاحي , مما كان معه أمر المشقة على كثيرا ممن هم غير متخصصين في هذا النمط من تلك الدراسة ولذ كان أمر البحث بلغة العصر وأن بقيت أفكار ونظريات الفقهاء كما هي وما عزز اختياري وزاد من شغفي بهذا الموضوع أن الفقه القانوني أخيراً قد أدرك أهمية وضرورة آمر الدراسة لهذا الأمر لينتهي إلى أقراره بالدراسات القانونية وأن بقى في أطار الدراسات التاريخية , وبما كان معه آمر ألمطالبة بأدراجه ضمن دراسات السياسة التشريعية لكافة مراحل الدراسة بكليات القانون والتي نرى أنها وبلا شك ألانفتاح الحقيقي والنقلة النوعية للدراسات القانونية في الجامعات المصرية.

✍ ومن هنا كانت دراستنا في هذا البحث تدور في فلك الدراسات الفلسفية لعلم المنطق مبتعدين بقدر الإمكان عن النظريات الميتافيزيقية الجدلية والتي لا تصب في وعاء النمط العملي والإطار الحياتي لمفهوم المنطق القانوني , حيث جاءت الدراسة من منظور علمي وعملي يستلهم الغاية من البحث في حياتنا اليومية ودراستنا القانونية ومن أخصها في مجال التشريع

وإنزال الأحكام القضائية[1] خاصة وأن إشكالية البحث الأساسية تقوم على كيفية الموائمة بين العدل كنظام , والمنطق كمتطلب للعدالة , ومن أجل ذلك كان حرصنا على المعايشة العملية ومن خلال الأطر الفكرية أن نبين شرعية وأهمية المنطق في الحياة الإنسانية بغية أن تخرج هذه الرسالة إلى النور بكل ما هو مفيد ونافع وأن تكون لبنة في بنيان الهرم القانوني تشريعا وقضاء والله من وراء القصد وهو يهدى السبيل٠

منهج الدراسة : هذا وفي إطار ما تقدم كان منهجنا في هذه الدراسة قائماً على بدء الدراسة بمقدمة عن أهمية موضوع البحث والباعث على الكتابة فيه واشكالياته المختلفة ثم جاء أمر التقسيم لنمط الدراسة بالبحث إلى خمسة أبواب وخاتمة , الباب الأول قائماً على دراسة ماهية المنطق القانوني , ثم كان شأن الباب الثاني حيث جاء مبيناً أسس ومبادئ المنطق القانوني ليأتي الباب الثالث موضحاً نطاق أعمال المنطق القانوني وأثره في تطور التشريعات ومن باب الثراء الفكري وأعمالاً لأمر المقارنة كان الباب الرابع والذي صار في فلك المنطق القانوني في الفقه الإسلامي , ولربط الواقع البحثي بالواقع العملي كان الباب الخامس والأخير حيث كان عرضنا لأمر الإقناع والاقتناع القضائي في ضوء المنطق القانوني منتهين بخاتمة تدور حول استخلاص أهم النتائج وما رأيناه من توصيات٠

(١) في أهمية علم المنطق أنظر السيد صادق الشيرازي٠٠٠ الموجز في المنطق ص ٣/٢ منشأة المعارف الإسكندرية

فهرس

الموضوعات

الباب ألاول
ماهية المنطق القانوني
الـفـصل الأول
مفهوم المنطق القانوني

الـمـبـحث الأول : تعريف المنطق القانوني ١٦

الـمـبـحث الـثـانـي : قواعد المنطق القانوني ٢١

الـمـبـحث الـثـالـث : المنطق واختلاف الأعراف والثقافات ٢٩

الـفـصل الـثـانـي
أهمية الدراسة المنطقية بصفة عامه و في الحقل القانوني بصفة خاصة

الـمـبـحث الأول : أهمية الدراسة المنطقية بصفة عامة..... ٣٤

الـمـبـحث الثاني : قواعد التفسير في ضوء المنطق القانوني..... ٤١

الـمـبـحث الثالث : العدل والعدالة كأثر للدراسة المنطقية للقانون..... ٧٥

الـفـصل الـثـالـث
المد التاريخي للمنطق القانوني

الـمـبـحث الأول : المنطق القانوني وأثره في الفقه والقانون في التشريعات القديمة ٨٦

الـمـبـحث الثاني : المنطق القانوني وأثره في الفقه والقانون اليوناني والفرعوني ٩٠

الـمـبـحث الثالث : المنطق القانوني وجذوره الفلسفية عند الفقهاء المسلمين ١٠٦

الباب الثانى
أسس ومبادئ المنطق القانوني
الـفـصل الأول :
المنطق القانونى وأثره في التشريعات القديمة

المبحث الأول : المنطق المجرد وأهم روافده ١١٧

المبحث الثاني : الدين ومبادئ الأخلاق وأثرهما في أرسا قواعد المنطق.....١٤٢

المبحث الثالث : أثر المنطق القانوني في الفقه والقانون الإغريقي ١٥١

الـفـصل الـثـانـي :

المنطق القانوني وأبرز المناطقة تاريخياً

المبحث الأول : المنطق عند الرومان وأثره في التغيرات الجذرية للحياة القانونية...١٥٧

المبحث الثاني : شيشرون والمنطق الرواقي ١٧٤

المبحث الثالث : المنطق الأرسطي وأثره في الفقه والقانون ١٨١

الـفـصل الـثـالـث :

المنطق القانوني وأصول الشريعة الاسلامية

المبحث الأول : المنطق القانوني والعهد الأول من نزول الرسالة ١٩٢

المبحث الثاني: المنطق وبزوغ الدراسة الفلسفية للقواعد الشرعية في الفقه الإسلامي...٢١٠

المبحث الثالث : الشريعة الإسلامية والاعتداد بالأدلة كمصادر للأحكام في ضوء المنطق.....٢٣٤

الباب الثالث

نطاق أعمال المنطق القانوني وأثره في تطور التشريعات

الـفـصل الأول :

المنطق القانونى وآثره في تطور التشريعات

المبحث الأول : المنطق القانوني كضرورة حياتية حيال تطور التشريعات ٢٥٦

المبحث الثاني: دورالمنطق القانوني حيال اختلاف التشريعات والاحتكام إلى قواعد القانون الطبيعي ومبادئ العدالة كروافد للمنطق القانوني ٢٧٦

المبحث الثالث : المنطق القانوني وأثره خلال صياغة وصناعة القاعدة القانونية.....٢٩١

الـفـصل الـثـانـي :

المنطق القانوني وأثره في قناعة القاضي الجنائي

المبحث الأول : ماهية الإقناع القضائي وأدوات المحاكمة العادلة في ضوء المنطق القانونى..٣٠٦

المبحث الثاني : المنطق القانوني ومرحلة تحصيل الإقناع واستقرار اليقين القضائي.....٣١٨

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في سلامة الإقناع القضائي ومدى إلزامية الأدلة الجنائية حيال عدم توافقها مع القناعة الشخصية للقاضي الجنائي..... .....٣٤٦ .

الفصل الثالث :
المنطق القانوني وأثره في قناعة القاضي المدني .

المبحث الأول : دور المنطق القانوني في تكوين عقيدة ألقاضي المدني.....٣٦٤

المبحث الثاني : القاضي المدني وتعارض قناعتة الشخصية مع الأدلة في ضوء المنطق.....٣٧٧

المبحث الثالث : سلطة القاضي المدني بين التوسعة والتقيد في ضوء المنطق.....٣٩٠

الباب الرابع
مجال تطبيق قواعد المنطق القانوني في الفقه الإسلامي

الفصل الأول :
القرآن الكريم وقواعد المنطق

المبحث الأول : قواعد المنطق والنص القرآني ٤٠٣

المبحث الثاني : مدى توافق المنطق القانوني للأحكام الشرعية وقصور العقل عن إدراك غاية الأحكام ٤١٢

المبحث الثالث : الضرورة والمنطق القانوني في الشريعة الإسلامية.....٤٢٤

الفصل الثاني :
السنة المشرفة و المنطق القانوني

المبحث الأول : ألسنة النبوية المشرفة وإعمال قواعد المنطق ٤٣٤

المبحث الثاني : الفقه الإسلامي والمنطق القانوني المؤيدون والمعارضون ٤٤٢

المبحث الثالث : المنطق القانوني وعلم أصول الفقه ٤٦٦

الفصل الثالث :
صور أعمال المنطق القانوني في الفقه ألفقه الإسلامي

المبحث الأول : القياس كنمط عملي للمنطق القانوني في الفقه الإسلامي ٤٧٨

المبحث الثاني : الاستحسان كرافد من روافد المنطق القانوني في الفقه الإسلامي....٤٨٨

المبحث الثالث : المنطق القانوني كأحد ركائز الاجتهاد في الفقه الإسلامي ٤٩٤

الباب الخامس
المنطق القانوني في ضوء الإقناع والاقتناع القضائي

الـفـصل الأول :
المنطق القانوني في ضوء نظرية علم القاضي الشخصي

المبحث الأول : المبررات العلمية والعملية للتأهيل القانوني للقاضي ٥٠٥

المبحث الثاني : حدود الثقافة القانونية الواجب التزود بـها لدى القاضي ٥١٤

المبحث الثالث : الحياد النفسي للقاضي ومدى أثره على سلامة الأحكام ٥١٨

الـفـصل الـثـانـي :
المنطق القانوني ومدى حرية القاضي في تكوين عقيدته

المبحث الأول : قواعد المنطق القانوني ومدى أثرها في تكوين عقيدة القاضي ٥٢٨

المبحث الثاني : الاقتناع القضائي والحقيقة الواقعية في ضوء المنطق القانوني.....٥٣٦

المبحث الثالث : المنطق القانوني وصناعة الأحكام ٥٥٣

الـفـصل الـثـالـث :
الكينونة الخاصة للمنطق القضائي وعلاقتها بالمنطق القانوني

المبحث الأول : القضاء والمنطق ٥٩٠

المبحث الثاني : المنطق القانوني والمنطق القضائي ٥٩٦

المبحث الثالث : التسبيب المنطقي كركيزة أساسية للأحكام القضائية ٦١٨

ألخاتمة., وأهم التوصيات بالبحث.....٦٤٧
المراجع البحثية.....٦٥٧
الفهرس العام للبحث.....٦٦٦

(ألمستخلص)

يعد المنطق القانوني عملا أصيل لقواعد التفكير الإنساني والذي جبل عليه العقل والفكر البشرى منذ بدأ ألخليقة , ومن ثم فقد أصبحت القواعد المنطقية في التفكير عامة وفي النسق القانوني خاصة هي قواعد ضرورية ولازمة تطلبتها ضرورات الحياة وحاجات البشر ومن ثم جاء أمر البحث باعتبارها قوام التفاعلات الإنسانية وركائز تقدمها , ولذا كان من الأهمية أن تصبغ تلك المبادئ الحاكمة للمعاملات الإنسانية بصبغة منطقية قانونية , وذلك حتى يمكن لها القبول والاستقرار إلى أقصى فترة ممكنة سواء من حيث وجوب مراعاتها حال كونها مرجعية بحثيه لازمة أو من خلال صياغة التشريع أو عند تطبيقه وتنفيذه باعتباره الإطار العام الحاكم للفكر القانوني , خاصة وأن قواعد هذا العلم ومبادئه هي الركن الركين والأساس القويم لأي من العلوم والمعارف العلمية والعملية في حياتنا المعاصرة , بل ولكل أحوالنا الحياتية ومن ثم كان أمر ألبحث والذي قوامه الفكر ألنظري وضرورة ألواقع ألعملي

إشراف

الاستاذ الدكتور/ محمود عزالعرب السقا

استاذ ورئيس قسم فلسفة وتاريخ القانون

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

Summary

Legal reasoning is a sort of fundamental work to the regulations of human thinking since the beginning of creation thus the reasoning regulations of